

المبحث التمهيدي
فكرة الحزب السياسي

المبحث التمهيدي

فكرة الحزب السياسي

إن مفهوم الحزب يختلف من مجتمع لآخر، فالحزب السياسي قطعاً وبالضرورة، انعكاس لواقع اجتماعي معين، وسوف نتحدث من خلال هذا المبحث التمهيدي عن نشأة الأحزاب السياسية في كل من الديمقراطيات الغربية، ومصر والعراق من ضمن المطلب الأول، ونتطرق من خلال المطلب الثاني إلى وظائف الحزب السياسي على الشكل التالي:

المطلب الأول

نشأة الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث هي المؤسسات التي تسعى للوصول إلى السلطة وممارستها، على أن تكون مستوفية كافة الشروط القانونية الخاصة بتشكيل الأحزاب، والحزب السياسي لم يكن معروفاً قبل القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة وإنجلترا، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة الأحزاب تنتشر بمفهومها الحديث حتى أصبحت اليوم معروفة تقريباً في جميع الدول^(٥). ونشأت هذه الأحزاب بأساليب مختلفة. ولفهم الظاهرة الحزبية، من الضروري أن نبحث عن أصل وكيفية نشأتها، والظروف المحيطة بها دون التقيّد بما وضع من تفسيرات سابقة لهذه النشأة، فكما أن طفولة الإنسان تترك أثراً عميقة على حياة الشخص، فإن الأحزاب تتأثر بأصل نشأتها، إلى حد أن معرفة أصل نشأة الحزب ضرورية لفهم كيفية سيره وعمله، فمن المستحيل معرفة الفرق بين حزب الديمقراطي المسيحي الألماني والحزب الديمقراطي الأمريكي دون معرفة الفرق بين نشأة وميلاد كل من الحزبيين^(٦). وهناك اختلاف في نظرة التعددية الحزبية من دولة إلى أخرى، لا يمكن تحليلها تحليلاً جاداً دون الرجوع إلى أصل كيفية نشأة الأحزاب السياسية في كل دولة على حد سواء.

بصفة عامة يمكن أن نقول إن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بالديمقراطية، وباتساع هيئة الناخبين، وبتبني نظام الاقتراع العام^(٧)، وتقوية مركز البرلمانات.

وهكذا يرتبط قيام كثير من الأحزاب السياسية في الدول الغربية بنشاط هؤلاء الناخبين وأعضاء البرلمان، ويطلق على الأحزاب السياسية التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان ولجان الناخبين لأنفسهم

(٥) لمزيد راجع: مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٦.
(٦) د. سعاد الشرفاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها - نشأتها - نشاطها) من إصدارات مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب، ٢٠٠٥، كتاب رقم ٦٤، ص ٤.
(٧) نظام الاقتراع العام يعني حق الانتخاب للجميع فلا يقيد بشرط مال أو بشرط كفاءة، أو الميلاد في طبقة معينة، فالناخب - طبقاً لهذا المبدأ - لا يشترط فيه أن يملك نصيباً مالياً معيناً، أو يحمل مؤهلاً دراسياً بالذات، أو يولد في طبقة اجتماعية معينة. إن هذه الشروط الثلاثة يراها الفقه الدستوري شروطاً كريمة إذا دخلت على حق الاقتراع - أو دخل أحدها فقط - تحول الاقتراع إلى الاقتراع المقيد. لمزيد من المعلومات انظر: الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٩٩.

"أحزاب ذات أصل داخلي" أي نشأت داخل هذه اللجان البرلمانية ولجان الناخبين، بينما يطلق على تلك التي نشأت خارج البرلمانات واللجان الانتخابية "أحزاب ذات أصل خارجي"، حيث نشأت هذه الأحزاب نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية^(٨).

وتجدر الإشارة إلى أن دول العالم الثالث، جميعاً بها أحزاب باستثناء عدد قليل جداً من الدول منها المملكة العربية السعودية، وأحزاب دول العالم الثالث تأثرت بحركات التحرر، فبعضها نشأ لمقاومة الاستعمار، واستمر ليمسك بالسلطة بعد الاستقلال، وبعضها نشأ بعد الاستقلال^(٩).

وسوف نتناول أصل نشأة الأحزاب السياسية في ثلاثة فروع، حيث نخصص أولها لدراسة نشأة الأحزاب السياسية في دول الديمقراطيات الغربية، ونخصص ثانيها لدراسة نشأة الأحزاب السياسية في مصر، ونخصص الأخيرة لدراسة نشأة الأحزاب السياسية في العراق وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

نشأة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية

لا تقتصر نشأة الأحزاب السياسية على طريقة بذاتها، بل إن الأحزاب قد تكونت بطرق متعددة، حصرها فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية ضمن طريقتين، هما النشأة البرلمانية أو الداخلية، والنشأة الخارجية أو غير البرلمانية، والأحزاب السياسية بوضعها الراهن ما هي إلا نتيجة لتطور طويل ومستمر مرت به خلال عقود من الزمن لهذين الطريقتين، والأحزاب في شكلها الحديث قد نشأت مع التزايد الهائل في أعداد الناخبين الذي صاحب انتشار مبدأ الاقتراع العام في القرن التاسع عشر^(١٠).

ولبيان كيفية نشأة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية سنقسم هذا الموضوع إلى فقرتين، نتحدث في الأولى عن نشأة الأحزاب البرلمانية (أحزاب ذات أصل برلماني)^(١١) أما في الثانية فتتحدث عن نشأة الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية (اللابرلمانية) وذلك على نحو التالي^(١٢):

أولاً: الأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية)

ويقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت وتطورت عن طريق أنشطة الهيئة التشريعية، حيث تمثل ذلك بنشوء علاقات عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية والكتل البرلمانية

(٨) د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها - نشأتها - نشاطها)، مصدر سابق، ص ٥.
(٩) د. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين آرث الماضي وأفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١، ص ٢٩٠.

(١٠) لمزيد راجع : استاذنا الدكتور ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص ٣٤٢.

(١١) لمزيد راجع : د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٧١.

(١٢) لمزيد انظر: د. سعاد الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٦ وما بعدها.

ويبدو أنَّ النواة الأولى للأحزاب السياسية قد تجسدت في اللجان الانتخابية التي تتشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية لأجل العمل للدعاية للمرشحين، وقد كانت هذه اللجان تابعة للكتل البرلمانية أو خاضعة لسيطرة القادة البرلمانيين البارزين، فأصبح كل منها يمثل تكتلاً لمجموعة من الأشخاص يحملون الأفكار نفسها ويسعون لتحقيق الأهداف ذاتها^(١٣)، مما أدى إلى أن تتحول فيما بعد إلى أحزاب خاصة في البلدان الأوروبية^(١٤).

وقد كان لتقرير مبدأ الاقتراع العام دوراً بارزاً في نشأة الأحزاب السياسية، لأنه أدى إلى تزايد أعداد الناخبين، فكان لابد من ظهور مؤسسات تساهم في إعداد المرشحين، وتعمل على التعريف بهم وبرنامجهم لجمهور الناخبين.

وعلى هذا الأساس فقد مثلت الأحزاب السياسية -في نشأتها الأولى- حلقة وصل بين النواب وجمهور الناخبين، وكل منها تسعى إلى فوز مرشحها لإيصالهم إلى المجالس النيابية أو الرئاسة.

ثانياً: الأحزاب ذوات النشأة الخارجية (البرلمانية)

وهي تلك الأحزاب التي نشأت خارج نطاق الهيئة التشريعية (البرلمان)، واعتنقت أفكاراً مناهضة لأنظمة الحكم القائمة.

ويمكننا القول إنَّ الجمعيات الفكرية والنقابات والأفكار الدينية قد لعبت دوراً مهماً في نشأة الأحزاب السياسية^(١٥).

وخير مثال على دور الجمعيات الفكرية والنقابات المهنية هو حزب (العمال البريطاني) الذي تأسس عام ١٨٩٩ في اجتماع مؤتمر النقابات بالاتحاد مع أعضاء الجمعية (الفابية)^(١٦).

ولا يخفى أثر الأفكار الدينية على نشأة الأحزاب السياسية، فتاريخ البشرية حافل بالنزاعات الدينية التي كانت في بادئ الأمر تتخذ شكل الحروب والصراعات الدموية، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية، اتخذت بعض الأحزاب من الديانات مناهج لها ساعية إلى تطبيق ونشر الأفكار التي تضمنتها، ومن أمثلة ذلك: الحزب المسيحي في إيطاليا، والحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا^(١٧).

وإلى جانب العوامل المذكورة يجدر بنا أن نشير إلى عامل آخر ساهم في نشأة الأحزاب السياسية - لا يقل أهمية عن نظرائه - ألا وهو الحركات الاستعمارية التي استهدفت دول العالم الثالث، وما أفرزته من واقع متخلف جعل الطموح في التنمية، والتحديث يحتل مرتبة الصدارة في أهداف هذه الدول بعد الاستقلال.

(١٣) د. شمران حمادي، النظم السياسية، ط4، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥، ص ٨-٩.
(١٤) ففي إنكلترا يمكن أن نرجع نشأة كل من حزب (المحافظين) و(الأحرار) إلى كتلتين ظهرتا في مجلس العموم هما (Whig) وتعني الخارج على القانون، وهي كلمة اسكتلندية أطلقت على المنشقين من الكنيسة الإنجليزمية الرسمية، و(Tory) وهي كلمة إيرلندية تفيد المعنى ذاته لمزيد من التفصيل راجع: د. حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤، ص ٢٠-٢٥.

(١٥) د. الشافعي أبو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، القاهرة، عالم الكتب، 1974م، ص ٣٤-٣٧.
(١٦) هي جمعية إصلاحية ضمت في عضويتها المثقفين البرجوازيين، ويرجع أصل هذه التسمية إلى قائد روماني اسمه (فابيوس) في القرن الثالث الميلادي، وتهدف هذه الجمعية إلى تحسين أوضاع العمال وظروف العمل. أنظر: د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968، ص ٨٨-٨٩.
(١٧) د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة، دار التوفيق للطباعة، ١٩٨٣، ص ٧٢ - ٧٣.

وقد أدى ذلك إلى ولادة أحزاب سياسية حملت منذ نشأتها الأولى هموم شعوب هذه الدول المتمثلة في مواجهة الاستعمار والتبعية والسعي إلى بناء دول مستقلة^(١٨).

يمكننا القول إن العوامل التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية في الدول لم تكن متماثلة، ففي الوقت الذي ارتبط فيه قيام الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالحياة البرلمانية والانتخابات، نجد أن هذه النشأة قد تأثرت بظهور النقابات والجمعيات والحركات الدينية، فضلاً عن السعي إلى التخلص من الهيمنة الاستعمارية، وإقامة أنظمة حكم وطنية.

وعلى هذا الأساس فإنّ العوامل التي تقدم ذكرها إنما تمثل سوابق تاريخية لأحزاب سياسية نشأت بفضل مساهمة تلك العوامل.

الفرع الثاني

نشأة الأحزاب السياسية في مصر

عرفت مصر الأحزاب السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتؤكد وجودها في أوائل القرن العشرين، ونذكر أهم الأحزاب التي ظهرت في مصر ومراحل ظهورها على النحو الآتي^(١٩):

أولاً: الأحزاب السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ظهرت الأحزاب السياسية في مصر بعد وفاة محمد فريد، وظهور الأحزاب السياسية يعود إلى تبلور النضج و الوعي السياسي، وهي دليل على التطور السياسي في المجتمع المصري.

بدأت هذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، بعد عام ١٨٨٠، عرف المجتمع المصري كلمة (حزب) بغضّ النظر عن توافر مفهومها العلمي السليم، حيث استخدم المصريون التعبير اللفظي لكلمة (حزب) بما معناه (أي جماعة تتبنى أي قضية)^(٢٠)، فلا يمكن إطلاق حزب إلا على جماعة يتوفر بها شرطان^(٢١):

الشرط الأول: أن يكون هناك هيكل تنظيمي لهذا الحزب، وهو الهيكل الهرمي، بحيث يكون رأس الهرم هو (رئيس الحزب) مروراً بسكرتير ووكيل الحزب.

الشرط الثاني: وجود نظام داخلي و برنامج معلن إذا كان الحزب السياسي يعمل على قضية وطنية، أو كان يتبنى فلسفة معينة أو يجب عليه تبني اتجاه فكري معين.

^(١٨) لمزيد من التفصيل انظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، ج ١١، بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤، ص ٢٢-٢٦.

^(١٩) د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص ١٣٣.

^(٢٠) د. صلاح أحمد السيد جودة، الأحزاب السياسية ودورها في ثورات الربيع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٣.

^(٢١) د. صلاح أحمد السيد جودة، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

إن ظاهرة الأحزاب السياسية هي انعكاس لفكر أي مجتمع في وقت وجود هذا الحزب سواء مع هذا الفكر أو القضية أو ضد هذه القضية أو الظاهرة الموجودة في المجتمع^(٢٢).

أبرز وأهم الأحزاب السياسية في مصر في تلك الفترة هي^(٢٣):

١- الحزب الوطني: الذي أسسه مصطفى كامل بعد عودته من فرنسا عام 1907.

٢- حزب الوفد: الذي تأسس عام ١٩١٨ بزعامة سعد زغلول، وترجع تسميته إلى ذلك الوفد المصري الذي تم تشكيله في ٢٣ نوفمبر من هذا العام للسفر إلى بريطانيا للمطالبة باستقلال مصر عن المملكة المتحدة البريطانية.

٣- حزب الأمة: الذي أسسه أحمد لطفي السيد في عام ١٩٠٧، وقد شكل حزب الأمة مجموعة من الأغنياء الأرستقراطيين الذين يتعاطفون مع مبادئ الحزب الوطني ولكنهم يفضلون اتباع المزيد من الصبر والتفاهم مع الإنجليز ولتحقيق هذه المبادئ التي جعلت الدستور هو الخطوة الأولى في طريق حصول مصر على استقلالها.

٤- حزب الأحرار الدستوريين: الذي تكون من الأعيان المنفصلين عن حزب الوفد بزعامة (عدلي يكن) في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٢.

٥- حزب مصر الفتاة أو حزب مصر الاشتراكي: الذي بدأ كجماعة يرأسها أحمد حسين عام ١٩٣٣ ثم أصبح حزباً سياسياً عام ١٩٣٧.

٦- جماعة الإخوان المسلمين^(٢٤): التي أسسها الشيخ حسن البنا في صورة جمعية بدأ التمهيد لإقامتها منذ عام ١٩٢٨، ونادي بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في حكم البلاد، وقد وجد له أنصاراً في أغلب الدول العربية^(٢٥).

(٢٢) د. السيد خليل الهيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، دار الطليعة، أسيوط، ص ١٢٣.

(٢٣) د. محمد عبد العال السناري، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري، دار النهضة العربية، ٢٠١١، ص ٢٥.

(٢٤) جماعة الإخوان المسلمين في بداية نشأتها لم تكن حزباً، بل يمارس عملاً سياسياً ونشاطات سياسية في مصر، لكن ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أسس جناحه السياسي تحت اسم حزب الحرية والعدالة، ووصل إلى الحكم لمدة عام، واحد، وتم حظره بعد بحكم القضائي الصادر من محكمة الإدارية العليا في ٢٠١٤/٨/٩.

(٢٥) وقد ظهرت أحزاب أخرى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو منها الحزب الكتلة الوفدية المستقلة وحزب الشعب الذي ألفه إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ وحزب الهيئة السعدية التكون عام ١٩٣٧ من عدد من المنشقين على حزب الوفد بزعامة الدكتور أحمد ماهر، للمزيد راجع كل من: الدكتور نبيلة عبد الحليم كامل، حرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر بين النص القانوني والواقع السياسي، القاهرة دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢. والدكتور كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٥٢١. الدكتور عبد الغني بسيوني عبد الله، الأحزاب السياسية في مصر- دراسة لنشأة الأحزاب السياسية المصرية وتطورها، والتنظيم القانوني الحالي لهذه الأحزاب، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، العدد الثاني، كانون الثاني، ١٩٩٩، ص ١٣ وما بعدها.

وقد نشأت هذه الأحزاب بطريقة تلقائية طبيعية دون إذن سابق أو ترخيص من سلطة، وذلك استناداً إلى مبدأ من مبادئ الحريات العامة لا يحتاج في الأنظمة الديمقراطية إلى نص أو بيان.

ثانياً: مرحلة التنظيم السياسي الواحد^(٢٦)

قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ واضعة ضمن أهدافها إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وكانت الخطوة الأولى تحقيقاً لهذا الهدف ذلك البيان الذي أذاعه قائدها العام في آخر شهر يوليو سنة ١٩٥٢ داعياً فيه الأحزاب إلى تطهير صفوفها أسوة بالجيش، وأن تعلن سياسة محددة واضحة المعالم، كما أن علي ماهر^(٢٧) أذاع في ١٠ من أغسطس من ذات العام بياناً أكد فيه على أن الأحزاب بوضعها الراهن مضى عليها الزمن، فقد ضاق الشعب بها ذرعاً حيث إنَّ الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة، ولا وجود للحياة البرلمانية إلا بتطهير الأحزاب التي عليها أن تختار (إما التنظيم والازدهار، وإما الزوال والانهيار)^(٢٨).

وأصدرت لتنظيمها مرسوماً بقانون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٥٢، وبعد بضعة أشهر من صدور هذا المرسوم كشفت الثورة عن موقفها الحقيقي من الأحزاب فأصدرت المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ الذي قضى بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، وحضر تكوين أحزاب سياسية جديدة، وطبقت أحكام هذا المرسوم ابتداء من ١٨ يناير من هذا العام.

بعد أقل من أسبوع من حل الأحزاب، وفي ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ بدأ تطبيق نظام الحزب الواحد في مصر لأول مرة رغم صبغته الدكتاتورية المعروفة، فنشأت "هيئة التحرير" كتنظيم شعبي وحيد مكرس لمناصرة وتأييد رجال الثورة، ولكن هذا التنظيم لم يلق تأييداً شعبياً، وسرعان ما أنفض الناس من حوله فلم يعمر أكثر من ثلاث سنوات^(٢٩).

ولما استبدلوا به تنظيماً شعبياً جديد هو الاتحاد القومي نشأ مع دستور ١٩٥٦ الذي قضى في المادة ١٩٢ منه بأن (يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ولحث الجهود على بناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة)، ويمكن أن نقول على ذلك إن الاتحاد القومي هو إن صح التعبير، حزب الشعب، ولا قيام لأحزاب سياسية أخرى بجواره، والترشيح إلى عضوية المجلس النيابي حتماً عن طريقه^(٣٠).

^(٢٦) أنظر: د. حسين عثمان محمد، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصدر سابق، ص ٥٤٤.

^(٢٧) علي ماهر باشا (1882 - 1960)، هو سياسي مصري شركسي بارز، شغل منصب رئيس وزراء مصر أربع مرات. وكان أول أستاذ للقانون الدولي العام في الوطن العربي وتعلم على يديه أساتذة مثل حامد سلطان وعبد الحميد بدوي وغيرهم. لمزيد أنظر هذا الرابط:

http://www.coptichistory.org/new_page_4893.htm

^(٢٨) لمزيد راجع: د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص ١٣٤.

^(٢٩) د. ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص ١٣٦.

^(٣٠) د. حسين عثمان محمد، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصدر سابق، ص ٥٤٧.

ثالثاً: مرحلة التعددية الحزبية: بعد ما يقرب من ربع قرن من تطبيق نظام الحزب الواحد الشمولي بدأت محاولات متعددة للعودة إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، فقدم الرئيس الراحل أنور السادات بما سمي "ورقة أكتوبر" في أغسطس عام ١٩٧٤، وفي مارس عام ١٩٧٦ قامت "لجنة مستقبل العمل السياسي" بدراسة كيفية تعدد الاتجاهات في داخل الاتحاد الاشتراكي، وكان من نتيجة ذلك إنشاء المنابر بصفتها أجنحة للاتحاد الاشتراكي العربي، ثم قرّر الرئيس أنور السادات تحويل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي إلى أحزاب في عام ١٩٧٦^(٣١)، فنشأت الأحزاب الآتية^(٣٢):

١- حزب مصر الاشتراكي برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء المصري^(٣٣)، وقد تم حله أواخر سبتمبر ١٩٧٨.

٢- الحزب الوطني الديمقراطي: وقد أنشأه الرئيس الراحل محمد أنور السادات وتولي رئاسته في أكتوبر عام ١٩٧٨، وانتقل إليه فوراً أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يمثل الحكومة. ومنذ قيام الحزب الوطني أصبح هو الحزب المسيطر على الحياة السياسية في مصر سيطرة كاملة حالت دون تداول السلطة في البلاد حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بالنظام السائد في البلد.

٣- حزب الأحرار الاشتراكيين برئاسة السيد مصطفى كامل مراد وهو أحد ضباط ثورة يوليو عام ١٩٥٢.

٤- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ويضم عدداً من الماركسيين والناصريين وغيرهم.

وفي أوائل يوليو عام ١٩٧٧ صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي عدل عدة مرات، ومن ضمنها تعديل عام ١٩٨٠ الذي عدلت فيه المادة الخامسة من الدستور، وهي المتصلة بالاتحاد الاشتراكي كتتنظيم أوحده فأصبح نصها كالآتي: "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية في المجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور"^(٣٤).

^(٣١) د. حسين عثمان محمد، النظم السياسي والقانون الدستوري، مصدر سابق، ص ٥٤٨.

^(٣٢) د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص ١٣٧.

^(٣٣) ممدوح سالم: قيادي في الشرطة وسياسي مصري ورئيس وزراء مصري سابقاً في عهد السادات، وهو مولود في عام ١٩١٨ وتخرج في كلية الشرطة وتدرج في العمل حتى رتبة اللواء ثم عين مديراً لأمن الإسكندرية ثم اختاره الرئيس جمال عبد الناصر ليكون مسئولاً عن أمنه الشخصي. كان ذلك في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧، ثم عين محافظاً لأسبوط في عام ١٩٦٧ ومحافظاً للغربية في عام ١٩٧٠ ثم محافظاً للإسكندرية في عام ١٩٧٠ ثم وزيراً للداخلية في عام ١٩٧١ ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية في عام ١٩٧٢ إلى أن اختاره السادات رئيساً للوزراء في عام ١٩٧٥ لخمس فترات، لمزيد انظر الرابط جريدة المصري اليوم :

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372378>

^(٣٤) د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص ١٤٣.

وتوالى ظهور الأحزاب السياسية، الواحد بعد الآخر، حتى جاوز عددها العشرين قبل ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١ ولكن جميعهم يفتقرون للشعبية الحقيقية والإمكانات الفعالة^(٣٥).

رابعاً: مرحلة ما بعد ثورة من ٢٥ يناير ٢٠١١^(٣٦)

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي لم يحدث مثل هذا الحراك الحزبي الذي شهدته مصر بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، يتجلى هذا الحراك في إقبال مدهش على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة، خصوصاً في الطبقة الوسطى، ولذلك يبدو مثيراً للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدى انحسار دور الأحزاب السياسية إلى إقبال واسع على تأسيس أحزاب جديدة، ويمكننا تصنيف الأحزاب السياسية التي تم الإعلان عنها بعد الثورة إلى عدّة مجموعات أساسية حسب التوجه الأساسي لها:

أولاً: أحزاب ذات مرجعيات الدينية

وهي تنقسم بدورها إلى أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وأخرى ذات مرجعية مسيحية كما يلي:

١- الأحزاب الإسلامية

بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١ تصدّر المشهد السياسي عدّد كبير من الحركات والجماعات الإسلامية - وكأنهم خرج من الققم- حيث أعلنت عن نيتها بإنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبي والسياسي وفق رؤية ومرجعية إسلامية. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب الحرية والعدالة وهو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية وأكبرها على الإطلاق، غير أنه تم حله بحكم قضائي صادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٨/٩، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ فثمة محاولات أخرى جارية لتأسيس أحزاب جدية منبثقة عنها مثل حزب النهضة والريادة والإصلاح والتنمية والتيار المصري، وغالبية قياداتهم من المنشقين عن الإخوان المسلمين.

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب السياسية والتي وصلت حتى الآن إلى عشرة أحزاب وأبرزهم هو حزب النور السلفي.

٢- أحزاب ذات المرجعية المسيحية

من أهمها: الأمة المصرية، وأبناء مصر، الاتحاد المصري، شباب الثورة، النهر الجديد، والذي يعد أول

⁽³⁵⁾ وليد رياض، الأحزاب السياسية المصرية التناقض-المعوقات-الاتجاهات، جريدة الغد لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www.elghad.com/Read.asp?News_Id=2010100011669

⁽³⁶⁾ لمزيد حول تقسيم الأحزاب السياسية حسب مراجعتهما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ راجع: ديسري عزباوي، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، ورقة مقدمة لمؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز "فريد" للأبحاث بأسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠١١، ص ٧.

حزب يخرج من صعيد مصر، ويقول مؤسسو حزب أبناء مصر إنه حزب قبلي ذو مرجعية مدنية^(٣٧).

ثانياً : الأحزاب الليبرالية

وهي الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق، مثل أحزاب الإصلاح والتنمية، مصرنا، و ثوار التحرير، والمستقبل الديمقراطي، والأحرار المصريين، ومصر الحرية، والمستقبل الجديد، و المصر الليبرالي، والتحالف الليبرالي، و الحرية والتنمية، و الإرادة المصرية، وكثير من الأحزاب الآخرين^(٣٨).

ثالثاً: الأحزاب اليسارية^(٣٩):

مثل حزب التحالف الشعبي، و الحزب الشيوعي، و الاشتراكي المصري. واللافت أنَّ الصيغة التجميعية لقوى اليسار مازالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح، خاصة وأن أحزاباً يسارية أخرى مازالت في طور التأسيس اختلفت بين يسار إصلاحي بالكامل وآخر ثوري بالكامل. ونجد أنَّ الأحزاب اليسارية القريبة من الفكر الماركسي مثل حزب التحالف الشعبي تلتقي مع الأحزاب الليبرالية مثل العدل والمصريين الأحرار.

رابعاً: الأحزاب العمالية:

مثل حزب العمال الديمقراطي، الذي يؤكد أنَّه من بين أهم النقاط التي أسهمت في تأسيس الحزب هي إغفال العديد من القوى للطابع الاجتماعي والاقتصادي للثورة، ويطالب الحزب جموع العمال بإعادة الشركات التي جرت خصخصتها بالفساد وتطالب بدور أكبر للدولة في المجال الصحي والاجتماعي، أو تطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور، كما أنَّ الحزب لا يعتبر نفسه حزباً فئوياً^(٤٠). أما ثاني الأحزاب العمالية فهو الحزب القومي المصري وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية ويترأسه الخبير الاستراتيجي والمساعد الأسبق لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اللواء محمد علي بلال، الذي أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية^(٤١). كما أعلنت مجموعة من القيادات العمالية، وفي مقدمتهم القيادي العمالي البارز "عبد الرحمن خير" عن عزمهم تأسيس حزب تحت اسم العمال المصري يضم في عضويته جميع أبناء الطبقة العاملة المصرية. وأخيراً تم الإعلان عن حزب يحمل عنوان الريف المصري دعت إليه مجموعة من شباب قرية العمار الكبرى بمحافظة القليوبية^(٤٢).

(٣٧) د.صلاح أحمد السيد جودة، الأحزاب السياسية ودورها في ثورات الربيع العربي، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٣٨) يسري عزباوي، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، مصدر سابق، ص ٨.

(٣٩) عصام عبد العزيز، خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، جريدة الشروق، ٣٠ مارس ٢٠١١.

(٤٠) هاني درويش، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فيله، ٣١ مارس ٢٠١١ لمزيد من التفاصيل انظر الرابط: <http://www.dw.de/a-14952569-1>

(٤١) يسري عزباوي، مستقبل الأحزاب الجديدة، مصدر سابق، ص ٩.

(٤٢) يسري عزباوي، المصدر السابق، ص ٩.

الفرع الثالث

نشأة الأحزاب السياسية في العراق

بدأت معالم الأحزاب السياسية تتبلور في العراق في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر، حيث كانت الكتلة السياسية تجمع بين الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب الشعب، وحزب الاستقلال ممارسته السياسية بطرق بسط يوم كان تحت مظلة الحكم العثماني لمدة خمسة قرون^(٤٣).

وبدأت التجربة الديمقراطية الضئيلة بتواجد حلقات سياسية من أسطنبول تحت اسم الاتحاد والترقي، حتى وصل عهد الفيصلي الأول، وكان مؤسس العراق الأول في تحريك جماهير بغداد وعشائر الفرات للحصول على أكبر قدر من المكاسب الوطنية^(٤٤).

وفي فترة الجبهة الوطنية، تضاءلت خلافات الأحزاب، فكانوا في معارضتهم لهدف واحد وهو إسقاط حكومة نوري السعيد، ولم ترفع الجبهة شعار إسقاط النظام الملكي^(٤٥).

وفي عهد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم كانت حرية العمل السياسي أوسع بكثير مما كانت عليه في العهود السابقة، وعندما تسلم حزب البعث عام ١٩٦٣ اختفت أو انتهت فكرة الأحزاب والأيدولوجيا إلى الأبد، وبقي يحكم العراق حتى إسقاطه في حرب على العراق بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ على أيدي قوات التحالف الدولي.

بناء على ما استعرضنا يمكن تقسيم نشأة الأحزاب السياسية في العراق إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: الأحزاب السياسية في العراق منذ تأسيس الدولة حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

في أيام الاحتلال البريطاني كان هناك بعض الأحزاب والجمعيات السياسية منها جمعية النهضة الإسلامية، التي تأسست في السنة ١٩١٧، وجمعية حرس الاستقلال في عام ١٩١٩، وجمعية العهد العراقي ١٩١٩، وفي نفس الحقبة ظهرت بعض الأحزاب والجمعيات الكردية في إطار المقاومة لسلطة الاحتلال، وكان لها أهداف قومية وسياسية على سبيل المثال : جمعية الأمل الاستقلال، أسست في مدينة السليمانية عام ١٩١٩ من قبل بعض الشخصيات السياسية والعشائرية الكردية التي كانت لها دور بارز في ثورة العشرين^(٤٦)، وتأسس الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٢٢، وحزب التقدم البرلماني ١٩٢٥ بقيادة عبدالمحسن السعدون، وحزب الشعب ١٩٢٥ بقيادة ياسين الهاشمي^(٤٧).

(٤٣) د.هادي حسن علوي، الأحزاب السياسية في العراق (السرية والعلنية)، رياض ريس، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٢.

(٤٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب العراقية، بيروت، ١٩٨٣ ط (٢)، ص ص ٩-١٧.

(٤٥) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٥٢.

(٤٦) د.كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، مطبعة معرفة، بغداد، ١٩٨٥، ص ٧٨.

(٤٧) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٥٤.

وفي عهد استقلال العراق بشكل كامل من الاحتلال البريطاني تأسست بعض الأحزاب السياسية، من أهم أحزاب هذه الحقبة الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥، وجمعية الأهالي ١٩٣٦ وحزب الاستقلال ١٩٣٦، وحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ والحزب الديمقراطي الكوردي بزعامة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٦، وحزب الأمة الاشتراكي بزعامة صالح جبر، وحزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد ١٩٤٩، وحزب البعث الذي تأسس رسمياً عام ١٩٥٤، وتم إلغاء جميع الأحزاب بالمرسوم الملكي رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، وشهد العملية السياسية غياب الأحزاب السياسية حتى قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨^(٤٨).

المرحلة الثانية: الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري و حتى ٢٠٠٣^(٤٩)

أما فيما يخص العهد الجمهوري ١٩٥٨ حتى ٢٠٠٣ فقد كان هناك تنافس بين القوى الشيوعية والقومية داخل البلاد وحالة من الفوضى انتهت بسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على مقاليد الحكم منذ عام ١٩٦٣ وحتى احتلال العراق في ٩/٤/٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية، ورغم سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في العراق تتأسست بعض الأحزاب السياسية في هذه الفترة ولكن خارج العراق وسار نضالهم ضد نظام صدام حسين، منها الحزب الإسلامي العراقي، تأسس عام ١٩٦٠ على يد الدكتور نعمان السامرائي مع تسعة من زملائه يمثلون مناطق عدة من العراق والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وهو كيان إسلامي شيعي تأسس العام ١٩٨٢ في إيران على يد آية الله السيد محمد باقر الحكيم من مجموعة من القوى والحركات والشخصيات الإسلامية المعارضة لنظام البعث في العراق^(٥٠). حركة الوفاق الوطني وهي حركة سياسية شعبية عراقية تأسس عام ١٩٩١ بزعامة الدكتور أياد علاوي^(٥١) بهدف إقامة نظام ديمقراطي دستوري^(٥٢). وفي النفس الحقبة التاريخية في تسعينات القرن العشرين أسس بعض الأحزاب الكردية منها الاتحاد الإسلامي الكردستاني بزعامة صلاح الدين محمد بهاء الدين في عام ١٩٩٤، والجماعة الإسلامية في الكوردستان العراق بزعامة (علي بابير) في عام ١٩٩٩.

المرحلة الثالثة: الأحزاب السياسية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ إلى الآن^(٥٣)

يشهد العراق اليوم انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهاً واضحاً نحو التعددية الحزبية جاء بعد تجربة طويلة استمرت ٣٥ عاماً من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد.

(٤٨) د. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، مصدر سابق، ص ١١.
(٤٩) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الأيوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ١٩٨.
(٥٠) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٦٦.
(٥١) أياد علاوي: سياسي عراقي، تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة الذي تلت (مجلس الحكم العراقي) وذلك بالفترة ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ حتى ٦ ابريل ٢٠٠٥. لمزيد انظر: <http://www.wifaq.com>
(٥٢) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٦١-١٦٧.
(٥٣) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، مصدر سابق، ص ٢٠١.

لقد أفرزت تطورات ما بعد سقوط النظام العراقي حراكاً سياسياً، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة، فمنذ عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، بعضها كبير وقوي، وبعضها الآخر صغير وضعيف لا تحمل من معنى الحزب سوى الاسم، البعض لديه قاعدة شعبية واسعة والبعض الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي وله تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة، والبعض الآخر لم تظهر إلا بعد عام ٢٠٠٣.

إن ما يؤخذ على التعددية الحزبية في العراق أنها لازالت تعمل وفق قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقت، فلم يصدر حتى الآن قانون أحزاب عراقي جديد. إن الطبيعة الحساسة لهذا القانون وتأثيره الكبير على الأحزاب السياسية في البلاد كان سبباً في تأخر إقراره، وإن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي تتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية ومحكمة بضوابط قانونية تنظم عملها وتحدد وجودها مما يساعد على وجود نظام تعددية حزبية مستقرة ومستمرة في العراق في المستقبل القريب والبعيد.^(٥٤)

لذا نتطرق للحديث عن أبرز الأحزاب السياسية الفعالة في الوقت الحاضر، مع الأخذ في الاعتبار أن غالبية الأحزاب قد أسست قبل هذه الفترة بسنوات ولكن لم تكن فعالة، ومن خلال ذلك نقسم الأحزاب السياسية في العراق وفقاً لتوجهاتها السياسية إلى ثلاثة توجهات على النحو التالي:

أولاً: الأحزاب ذات التوجهات الدينية:

١- حزب الدعوة الإسلامي: تأسس الحزب بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٧ عندما عقد اجتماعه التأسيسي في بيت أحد كبار المجتهدين في النجف، حضره عدد من العلماء والمفكرين والشخصيات الإسلامية، وتمخض الاجتماع عن وضع اللبنة الأساسية للحزب، وكان الإمام الصدر يدير الاجتماعات التحضيرية والتأسيسية للحزب واقترح اسم "الدعوة الإسلامية"^(٥٥).

ويمكن القول إن إحدى مقومات القوة الأساسية التي تمتع بها حزب الدعوة الإسلامية تمثلت في العلاقة بينه وبين السيد محمد صادق الصدر، سواء في بعده التنظيمي الحركي أم في البعد الخطابي في مراحل نشاط حزب الدعوة الإسلامية^(٥٦).

^(٥٤) د. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، البحث منشور في مجلة العلوم السياسية بجامعة بغداد، العدد ٤٣، ص ٥٥.
^(٥٥) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٦٧.
^(٥٦) مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، آذار ٢٠٠٧، ص ٣٥٤.

٢- الحزب الإسلامي العراقي: أجزى هذا الحزب في عام ١٩٥١ للعمل في العراق^(٥٧)، وقد كان الخلية

الأولى للحزب عبارة عن جمعية أهلية ذات نشاط إسلامي عرفت باسم (جمعية الأخوة الإسلامية)، وكانت بإشراف مجموعة من العلماء البارزين من القومية العربية والكردية : أمثال الشيخ أمجد الزهاوي، والشيخ محمد محمود الصواف، والدكتور عبد الكريم زيدان. ويعد الحزب الامتداد الفكري الطبيعي للإخوان المسلمين في العراق.

وقد استطاع أعضاؤه الحصول على إجازة صدور الحزب باسم الحزب الإسلامي العراقي، وذلك بعد صدور قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠. ترأسه السيد نعمان عبد الرزاق السامرائي وآخرون^(٥٨).

وقد سعي الحزب الإسلامي، والذي يحمل فكر الإخوان المسلمين، منذ تأسيسه إلى التعامل مع معطيات الواقع وبالشكل الذي يتناسب مع كل مرحلة، ففي مرحلة ما بعد احتلال العراق من قبل الأمريكان في ٢٠٠٣/٤/٩ شارك في مجلس الحكم، وقد استطاع بمرور الوقت أن يزيد من قاعدته الشعبية حيث حصل في الانتخابات البرلمانية – وبالتعاون مع مؤتمر أهل العراق برئاسة الدكتور عدنان الدليمي، ومجلس الحوار الوطني برئاسة الشيخ خلف العليان على (٥٣) معقداً برلمانياً. ويعد الممثل للعرب السنة في التشكيلة السياسية الجديدة للعراق.

كما يعتمد الحزب أسلوب الضغط السياسي بالانسحاب كأسلوب نجح فيه إلى حد ما، في تعامله مع الفرقاء السياسيين، إذ استطاع تأجيل البت في الدستور إلى ما بعد الانتخابات الأخيرة، وله مواقف إيجابية في ملفات المعتقلين والمطالبة بإطلاق سراح البريئين منهم، ومواقف المعارضة من الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم لحقبة ما بعد الاحتلال.

٣- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ في العاصمة الإيرانية طهران، حيث أعلن عنه السيد محمد باقر الحكيم، وذلك بعد أن اتفقت مجموعة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية البارزة على تأسيسه^(٥٩). ويسترشد المجلس

^(٥٧) محمد محمود الصواف، من سجل ذكرياتي، من الشخصيات البارزة في جمعية الإخوة الإسلامية (د.أسامة التكريتي، والسيد إدريس الحاج داود والسيد علي السعدون، السيد غانم حمودات، الشاعر وليد الأعظمي، والسيد محمد عصام النقيب).

^(٥٨) وليد الأعظمي، ذكرياتي ومواقف، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤٦-٤٧.

^(٥٩) من أهم الشخصيات (محمد باقر الحكيم، كاظم الحائري، محمد باقر الناصري، محمد مهدي أصغى، علي الكوراني، إبراهيم الجعفري، محمد صالح الأديب، محمود الهاشمي، والشيخ جواد الخالصي، عيد العزيز الحكيم، حسين هادي الصدر، علي الحائري، علاء الجوادي) أنظر: مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية العراقية، مصدر سابق، ص ٣٨١.

الأعلى بطروحات السيد محمد باقر الحكيم^(٦٠). مثلما يسترشد حزب الدعوة الإسلامية بطروحات السيد محمد باقر الصدر، وكان من أهم أهدافه إسقاط نظام صدام حسين، وتخليص المظلومين والمحرومين والمستضعفين من الشعب العراقي من أيديه^(٦١).

وتمثل عمل ونشاط المجلس بمجاليه السياسي والعسكري هيئة أطلق عليها اسم (فيلق بدر)^(٦٢) هي الجناح المجنّدة لهذا الحزب. ونتيجة للتطورات السياسية في العراق، تحول اسم المجلس وشعاراته من أسماء وشعارات ثورية إلى أسماء وشعارات ليبرالية ديمقراطية، إذ تحول اسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى المجلس الإسلامي العراقي، ويرأسه في الوقت الحاضر عمار الحكيم، الابن الأكبر لعبد العزيز الحكيم، وله جناح ثقافي متمثل بمؤسسه شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي، ويرأسها محسن عبد العزيز الحكيم، كما تحول (فيلق بدر) إلى (منظمة بدر) ويرأسها في الوقت الحاضر هادي العامري.

٤- **حزب الفضيلة الإسلامي:** بعد سقوط النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ إثر احتلال العراق، تأسس حزب الفضيلة الإسلامي وذلك نتيجة (لعدم استيعاب الجهات السياسية التي تسعى بإخلاص إلى بناء عراق حر كريم لتوجهات أفراد المجتمع كلهم)^(٦٣)، ويعد الشيخ محمد اليعقوبي مرجعه الديني.

ثانياً: الأحزاب ذات التوجهات القومية:

١- **الحزب الديمقراطي الكردستاني:** حزب قومي علماني يدعو إلى إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان بعد توحيدها، تأسس الحزب يرجع إلى عام ١٩٤٦، حيث كان سابقاً يدعى الحزب الديمقراطي، أو ما يطلق عليه البارتي في مهاباد بایران، متخذاً جميع الأحياء الكبرى مقراً له، انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والذي يعرف اختصاراً بـ (البارتي) في ١٦/٨/١٩٤٦ في بغداد^(٦٤).

وقد عقد البارتي عدة مؤتمرات (١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٦٠..... الخ)، وعُدّ البارتي الماركسية اللينينية هي الأساس الذي يسترشد به في نضاله السياسي والأيديولوجي. وتخل عنها البارتي فيما بعد ليأخذ منحى ديمقراطياً جديداً بعد أحداث ١٩٩١ وأثرها على الخارطة السياسية والأمنية العراقية.

انعقد مؤتمر الحادي عشر أو مؤتمر الوحدة في ١٦/٨/١٩٩٣ في ذكرى تأسيس الحزب، ومن خلاله عبّر الحزب عن توجهاته الليبرالية الغربية ودعمه للقطاع الخاص^(٦٥).

^(٦٠) له كتب وخطب ومنشورات منها: خطب الأربعين، والحوزة العلمية وحركة الإصلاح، حوارات، الحوزة العلمية نشوؤها ومراحل تطورها وأدوارها، شروط الحرية في الإسلام، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، الإمامة، دور أهل البيت في بناء الجماعة الصالحة، الحكم الإسلامي بين النظرية والتطبيق، العلاقة بين القيادة والأمة من خلال رؤية نهج البلاغة.

^(٦١) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٦٨.

^(٦٢) وهو ميليشيا شيعية تدرّبت في إيران قامت بدور كبير في شن الهجمات المسلحة على قطعات الجيش العراقي ابان نظام الحكم السابق في العراق.

^(٦٣) محمد اليعقوبي، الأسس النظرية لحزب الفضيلة الإسلامي، نشرة داخلية، مكتب الإسلامي، ٢٠٠٤، ص ٥.

^(٦٤) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني، مطبعة خبات، دهوك، ط ١، ١٩٩٨، ص ٥٣.

^(٦٥) حبيب محمد كريم، المصدر السابق، ص ١٨٩.

هذا وبعد البارتي واحداً من أكبر الحزبين الكرديين على الساحة الكردية العراقية، انتخب زعيمه مؤخراً (مسعود البارزاني) رئيساً لإقليم كردستان في العام ٢٠٠٦، ويمثل مكانة كبيرة في خلق التوازنات السياسية الراهنة في العراق والمنطقة.

٢- الاتحاد الوطني الكردستاني: حزب سياسي كردي (قومي الاتجاه)، أعلن عن تشكيله في دمشق في العام ١٩٧٥ بقيادة جلال الطالباني، لنيل الحقوق القومية للشعب الكردي، ويسعى إلى بناء عراق ديمقراطي برلماني فدرالي (اتحادي) يضمن حقوق الإنسان وحقوق العراقيين بأطيافهم القومية والدينية والطائفية المختلفة^(٦٦).

وقد عقد (ا.و.ك) المؤتمر الأول في ١٩٩٢/١/٢٧ في مدينة السليمانية، والمؤتمر الثاني في ٢٠٠١/١/٣٠ في مدينة سلبيانية، والمؤتمر الثالث في ٢٠١٠/٦/٢٧ في نفس المدينة بعد الانشقاق الذي حصل داخل الحزب في عام ٢٠٠٦^(٦٧). وكان من المفترض أن يعقد المؤتمر الرابع في ٢٠١٤/١/٣٠ ولكن بعد الهزيمة التي واجهها في الانتخابات ورجوعه كحزب من المرتبة الثانية على الساحة السياسية في إقليم كردستان إلى المرتبة الثالثة في صراع شديد مع خصمه حركة التغيير الذي حصل على ٢٤ مقعداً في برلمان إقليم كردستان، والاتحاد الوطني حصل على ١٨ مقعداً، وفاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بأغلبية مقاعد البرلمان بـ ٣٨ مقعداً.

ثالثاً: الأحزاب ذات الطابع العلماني:

١- الوفاق الوطني العراقي^(٦٨): حركة الوفاق الوطني العراقي، هي أحد الأحزاب السياسية في العراق الذي يتزعمها الدكتور إياد علاوي. تشكّل الحزب أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كحزب يعارض حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

معظم الأعضاء المؤسسين للحزب هم ممن تخلّوا عن الجيش العراقي أو دوائر الأمن أو المخابرات العراقية إبّان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين وطلبوا اللجوء السياسي خارج العراق.

كانت حركة الوفاق الوطني العراقي تؤمن منذ البداية أنّ أفضل طريقة للإطاحة بنظام صدام حسين تأتي عن طريق انقلاب داخلي يقوم به أفراد من قيادات الجيش ودوائر الأمن المحيطة بالرئيس العراقي، حيث

^(٦٦) ناهض حسن جابر، مفهوم السلطة في الأحزاب السياسية الكردية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٧٨.

^(٦٧) في عام ٢٠٠٦ حصل انشقاق كبير بقيادة نوشيروان مصطفى أمين أحد مؤسسين الاتحاد الوطني الكردستاني، وشكلت الحركة السياسية باسم حركة التغيير، ودخل في الانتخابات الكردستانية الذي جرى في ٢٥/٧/٢٠٠٩ بالقائمة المستقلة باسم القائمة التغيير وحصل على ٢٥ مقعداً برلمانياً ويعتبر هذه الانشقاق أكبر انشقاق حصل داخل الحزب الكردي على مر ٣٠ عاماً، وحركة التغيير يترأسها التيار المعارض داخل البرلمان الكردستان، وله تأثير كبير على الخارطة السياسية في إقليم الكردستان العراق بجانب الأحزاب المعارضة الأخرى مثل الاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية في الكردستان العراق رغم الاختلاف بينهما فكرياً.

^(٦٨) لمزيد راجع : موقع القائمة العراقية: www.aliraqia.com

قامت الحركة وبالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية بتنظيم محاولة انقلاب فاشلة على الرئيس صدام حسين في عام ١٩٩٦، والذي قام على إثرها بإعدام ٣٠ ضابطاً واعتقال ١٠٠ آخرين بتهمة التعاون مع حركة الوفاق الوطني العراقي^(٦٩).

١- الجبهة العراقية للحوار الوطني^(٧٠):

الجبهة العراقية للحوار الوطني هي جبهة سياسية في العراق تم تشكيلها من قبل أحد ممثلي السنة في العراق لكتابة الدستور العراقي في مجلس النواب العراقي، واسمه صالح المطلك، تشكلت الجبهة في سبتمبر ٢٠٠٥ من عدد من الأحزاب والحركات السياسية في العراق، وتضم الجبهة في صفوفها عرباً وكرداً ومسيحيين ويزيديين، وشبك، أهداف الجبهة، وعلى لسان رئيسها صالح المطلك هو إنهاء وجود القوات الأجنبية في العراق، وإعادة بناء المؤسسات في عراق لاتسوده الطائفية. حصلت الجبهة في انتخابات ٢٠٠٥ على ١١ مقعداً من ٢٧٥ مقعداً في مجلس النواب العراقي بعد مشاركته في عملية الاقتراع الثالثة في سلسلة الانتخابات العراقية ولكنها في الوقت نفسه صرحت بأن الانتخابات العراقية لم تكن نزيهة وأنه حدث تلاعب بالنتائج^(٧١). مما سبق ذكره أعلاه يمكن أن نشير إلى مجموعة من الخصائص العامة المشتركة التي تتمتع بها الأحزاب العراقية في الوقت الحاضر وهي:

- ١- من الناحية النظرية جميع الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة في الوقت الحاضر تدعو إلى عراق حر فدرالي ديمقراطي في إطار الوحدة الوطنية.
- ٢- مما يلاحظ على الأحزاب العراقية الفاعلة في الوقت الحاضر الطابع الفئوي الخاص بكل مكون اجتماعي أو عرقي، حيث نرى الأحزاب الدينية هي إما شيعية (الدعوة، المجلس الأعلى، الفضيلة) أو سنية (الحزب الإسلامي العراقي) أو قومية – عرقية (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، التركمان..... وغير ذلك).
- ٣- غياب الأحزاب السياسية الفاعلة التي تستطيع أن تشمل مكونات الشعب العراقي جميعها وبمختلف أطيافه، ويغيب معها التكوينات الطائفية والعرقية التي تسهم بشكل أو بآخر في تقسيم العراق والعراقيين في آن واحد.
- ٤- ضعف الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة في الوقت الحاضر، وتولد صراعات سياسية لها آثارها الاجتماعية الخطيرة على البنيان الاجتماعي للمجتمع والدولة ككل.

^(٦٩) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، مصدر سابق، ص ٢١٧.

^(٧٠) في الحقيقة هذا الحزب ليس علماني، أو حزب ذو طابع علماني، بل حزب ذو طابع طائفي (سني) وقومي (عربي) تحت ستار العلمانية، للمزيد من المعلومات انظر إلى مقال المنشور في جريدة المدى في ٢٠٠٨/٣/٤ بعنوان (عقدة طائفية في الأحزاب العراقية، بقلم الكاتب فكري كريم).

^(٧١) للمزيد من المعلومات انظر: موقع الجبهة: www.hiwarwatani.com

٥- حادثة التجربة الحزبية في العراق القائمة على نظام التعددية الحزبية، حيث لم تشهد الساحة السياسية العراقية منذ ما يقارب على الخمسين عاماً مثل هذه التجربة^(٧٢).

٦- غياب الوعي السياسي لأهمية الأحزاب في بناء المجتمعات المدنية في العراق، نتيجة السياسات التثقيفية الحزبية ذات الطابع الفردي والتي كانت تمارس سابقاً.

المطلب الثاني

وظائف الأحزاب السياسية

إنَّ نشأة الحزب وميلاده يتأثر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية السائدة في المجتمع حيث يباشر الحزب السياسي نشاطاته^(٧٣).

فالحزب السياسي يترجم الواقع المعيش في البيئة التي تكون فيها ولادته، ومن هنا تكون ثمة اختلافات في الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، فالبلدان المتقدمة الغربية ترى في وجود الأحزاب السياسية ضرورة لأنها تعبير عن الرأي والحريات العام^(٧٤).

أما في العالم الثالث فإن النظرة تختلف إلى الأحزاب السياسية عنها في الدول المتقدمة، ففي العالم الثالث توجد الأحزاب الثورية، أحزاب إصلاحية، وأحزاب محافظة لأنها تحاول الإبقاء على الأوضاع القائمة^(٧٥).

إن الأحزاب السياسية من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية. ولذا فإن دراستنا لوظائف الأحزاب السياسية تختلف من مجتمع سياسي لآخر حسب الطبيعة السياسية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع. ونبحث موضوع وظائف الأحزاب السياسية في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: وظائف الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: وظائف الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

^(٧٢) د. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مصدر سابق ص ٥٧.

^(٧٣) سامر حميد سفر، الأحزاب السياسية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص ١٢٤.

^(٧٤) د. رعد ناجي جده، تطورات الدستورية في العراق، من منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤٣٦.

^(٧٥) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٤.

الفرع الأول

وظائف الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع، وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة، والقوى المتنافسة، والأمزجة المتباينة والطموح والإطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعتبر محركات النشاط السياسي، وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية^(٧٦).

وتعتبر الأحزاب السياسية من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، كما تعتبر الأحزاب السياسية ملجأ لتجسيد المثل العليا، بل إن البعض يعتبر الأحزاب هي الوجه المتحرك للفكرة القانونية، والأداة للمساهمة في الحياة السياسية.

ولكي تؤدي الأحزاب السياسية هذا الدور في الحياة السياسية فإنها تتولى القيام بعدة وظائف^(٧٧):

١- الأحزاب السياسية مدارس للشعوب^(٧٨):

ذلك لأنها تعمل على توضيح مشاكل الشعوب، وبسط أسبابها، واقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، والحكم عليها حكماً أقرب إلى الصحة، ولا شك أن هذه المهمة تبدو صعبة بل مستحيلة بدون التنظيمات الحزبية.

ولا تقتصر مهمة الأحزاب السياسية على أنها مدارس للشعوب في عامتها، بل إنها تساعد كذلك على تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية، ومن ثم تعتبر الأحزاب معاهد سياسية لتخرج القادة، والزعماء الذين تتوافر لديهم قدرات، وإمكانات القادة، والخبرة في الاتصال الجماهيري.

٢- تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة أجهزة الرقابة لأعمال الحكومة^(٧٩):

يقتضي نظام الأحزاب السياسية، وجود حزب حاكم حاز على تأييد أغلبية الشعب، وأحزاب معارضة، ووجود أحزاب المعارضة يحول دائماً دون انفراد الحاكم بالرأي في تسيير دفة الحكم، بل تستطيع أن تقول إن الأحزاب المعارضة هي بمثابة الأجهزة الرقابية التي تقوم بالرقابة على أعمال الحكومة.

(٧٦) د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (ماهيتها - منشأتها - وظائفها)، مصدر سابق، ص ١٨.
(٧٧) لمزيد من التفاصيل حول مهام ووظائف الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية راجع: د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٨ وما بعدها و د. عبدالرحمن أحمد حسين المختار، النظام القانوني للأحزاب السياسية ودورها في تجربة الديمقراطية اليمنية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ٥١ وما بعدها.

(٧٨) د. جمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي،

٢٠١٤، ص ١٥٨

(٧٩) د. محمد عبدالعال السناري، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري، مصدر سابق، ص ٣٧.

فأحزاب المعارضة، وهي الأحزاب التي لم تفز بالأغلبية المطلقة التي تمكنها من تولي السلطة تبقى دائما مستعدة الى كشف الأخطاء التي ترتكب من الحزب الحاكم بل وتقدم البدائل التي شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز الحزب الحاكم عن ايجاد الحلول لها.

٣-تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم^(٨٠):

للنواب مصلحة أكيدة في التواصل مع الناخبين، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم، ومن الناحية العملية يتوجه أعضاء البرلمان في نهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين، ويتلقون منهم طلباتهم ويتعرفون على احتياجاتهم. وهذه اللقاءات يمكن أن تتم دون وساطة الأحزاب إذا توفرت لدى النائب سكرتارية شخصية. ولكن الأحزاب السياسية تجعل هذا الاتصال أيسر على النائب لأنها تقدم للنائب مجموعة من مناصلي الحزب يقومون بتوفير علاقة دائمة له مع الناخبين، هؤلاء المناضلون يدافعون عن آراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني، وهم من ناحية أخرى، ينقلون إلى النائب مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم وبذا يعتبرون وسيلة لجمع المعلومات التي يستفيد بها النائب.

٤-الأحزاب السياسية تساهم في الاستقرار السياسي:

إن وجود الأحزاب السياسية على الساحة السياسية في الدولة في ظل نظامها السياسي لهو ركيزة أساسية من أسس، مرتكزات استقرار الدولة، فدوام الأحزاب السياسية هو ضمان السياسية الهادئة على المدى الطويل، وهو ايضا عامل تحديد هام للمسئولية، فلقد لاحظنا أنه إذا ماكانت الوعود التي وعد بها الحزب الحاكم ناخبه في العملية الانتخابية ماهي الا، وعود زائفة بعيدة كل البعد عن الحقيقة، وعن ما تم تنفيذه على أرض الواقع العملي السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فإن ذلك ينعكس على معتقدات، وآراء الناخبين وخياراتهم في الانتخابات المقبلة الأمر الذي سوف يؤدي إلى عدم حصول ذلك الحزب في المستقبل على التأييد الشعبي والانتخابي، وبالتالي سوف تؤول السلطة الى حزب اخر بالطرق السلمية والديمقراطية^(٨١).

وتختلف مواقف الدساتير الحديثة من مسألة تحديد مهام الأحزاب السياسية^(٨٢)، فبعضها يذكر كل أو بعض مهام الأحزاب مثل الدستور الفرنسي ١٩٥٨ (المادة ٤) ودستور ألمانيا الاتحادية ١٩٤٨ (المادة ٢١) والدستور الإيطالي ١٩٤٦ (المادة ٤٩) والدستور الأسباني (المادة ٦). والبعض الآخر لايتخذ موقفاً معيناً من هذه المسألة، تاركاً تعريف الحزب السياسي وتحديد مهام الأحزاب للقوانين المنظمة لها، ومثال ذلك دستور مصر (دستور ١٩٧١) الذي يؤكد في المادة الخامسة منه على مبدأ التعددية الحزبية تاركاً مسألة تعريف الحزب السياسي وتحديد مهامه للقانون، وسلك نفس الطريق في الدستور المعطل لسنة ٢٠١٢ في المادة (٥١)

^(٨٠) د.سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٥.

^(٨١) بلال أمين زين الدين، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، دار الفكر العربي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٧٩.

^(٨٢) د.عبد أحمد الغفلول، تمويل الأحزاب السياسية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ١.

منه تاركاً مسألة الوظائف وأهداف الحزب السياسي لقانون الأحزاب وكذلك الدستور سنة ٢٠١٤. وأما بالنسبة للدساتير العراقية لم يتخذوا موقفاً مبيناً حول هذه الموضوع لا في الدستور المؤقت ١٩٧٠ ولا في الدستور الدائم ٢٠٠٥ وتاركاً المهام وتعريف الحزب السياسي إلى قانون الأحزاب السياسية حيث يؤكد من المادة ٢٥ في الدستور (١٩٧٠) على (يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي).

ولابد من الإشارة إلى أن هذا الدستور هو أول وثيقة دستورية في مرحلة النظام الجمهوري منذ عام ١٩٥٨ ينص صراحة على تأسيس الأحزاب السياسية، فالوثائق الدستورية الأخرى أشارت إلى مسألة الجمعيات والنقابات فقط^(٨٣).

أما فيما يتعلق بالدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥) فإنه يؤكد على حرية تأسيس الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية في المادة (٣٩) منه ولكن تاركاً مهام وأهداف الحزب السياسي إلى قانون الأحزاب السياسية ومنذ عام (٢٠٠٥) لم يصدره القانون الجديد للأحزاب السياسية في العراق بدل من قانون الأحزاب السياسية الذي صدر عن سلطة الائتلاف المؤقت (السلطة الاحتلال) الامر (المرقم ٩٧ في عام ٢٠٠٤)^(٨٤)، وحسب هذا الأمر ألغي قانون الأحزاب العراقية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، بل هذا الأمر هو بمثابة قانون حتى إصدار القانون الجديد في العراق، رغم تأكيد الدستور العراقي على صدار قانون الأحزاب السياسية، ولكن الكتل البرلمانية لم تصل إلى الاتفاق حول هذا القانون وأصبح مشروعاً منذ عام (٢٠٠٧) في مجلس النواب العراقي حتى الآن^(٨٥).

وتعليقاً على المادة (٢٥) من الدستور العراقي المؤقت ١٩٧٠ الملغي من الناحية الشكلية كفلت هذه الوثيقة الدستورية حرية تأسيس الأحزاب السياسية، ولكن في نفس الوقت قيد تشكيل أي حزب يخالف أهداف الثورة، ومن المعلوم إنه لم يستطع أي حزب الإعلان عن نفسه، ولم يطلب إجازة تأسيس الحزب من وزارة الداخلية العراقية إذا لم ينسجم مع أفكار وأيدولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أصبح حزب القائد في العراق على مدى ٤٠ عاماً، حيث يمكننا القول إن هذه المادة ليست إلا حبر على الورق، والتعددية الحزبية الحقيقية ظهرت بعد إسقاط النظام السابق، يوجد الآن أكثر من ٢٠ حزب سياسي فعال في العراق يمارسون نشاطاتهم ويمثلون الشعب العراقي في مجلس النواب^(٨٦).

^(٨٣) د.رعد ناجي جده، في قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٠) لسنة ١٩٩١، بحث منشور من مجلة العلوم القانونية، تصدرها كلية القانون جامعة بغداد، مجلد الخامس عشر، العددان الأول والثاني ٢٠٠٠، ص ٧٨.

^(٨٤) نشرة هذا الامر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٤.

^(٨٥) كاوة الطالباي، الدولة القانون ومهزلة الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣، ص ١١١.

^(٨٦) د.رعد ناجي جده، التطورات الدستورية في العراق، مصدر سابق، ٢٠٠٤، ص ١٣٦.

أهداف ووظائف الأحزاب السياسية بشكل عام تكون محددة عادة في الدستور باعتبارها الإطار العام للنظام السياسي، كما أن أساليب تحقيقها هي الأخرى تكون محددة في إطار الأساليب التي ينص عليها الدستور والقانون، ولا يجوز تجاوزها أو مخالفتها.

وعلى هذا الأساس نصت المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٩١ الملغي على (أن يكون لكل حزب منهاج معلن يسعى إلى تحقيقه بالوسائل السلمية والديمقراطية في إطار القانون، ويلتزم الحزب باحترام حقوق وحريات المواطنين التي نص عليها الدستور وحقوق الإنسان التي أكدتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي التزمت العراق بها كما يلتزم الحزب باحترام حقوق وحريات الأحزاب الأخرى والتنظيمات المهنية والشعبية).

يعرف قانون الأحزاب السياسية المصري رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في المادة الأولى منه، الحزب بأنه(كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأحكام مشتركة وتعمل بالوسائل السلمية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم).

ثم تعرضت المادة الثالثة من قانون الأحزاب السياسية المصري لبيان المهام الأساسية للأحزاب السياسية، وذلك بالنص على أن(تسهم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور، وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً).

رغم إنشائية أسلوب النص أعلاه إلا أنه يمكن للمرء أن يكتشف من خلاله اتجاه المشرع المصري إلى منح الأحزاب السياسية الوظائف التي تمارسها الأحزاب بصورة عامة^(٨٧).

(٨٧) د. عيد أحمد الغفول، تمويل الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٣

الفرع الثاني

وظائف الأحزاب السياسية في العالم الثالث

لما كان الحزب السياسي يمثل منظمة الصراع والتي تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وينعكس عليها هذا الواقع ايضاً، فإن وظيفته في العالم الثالث تختلف بالقطع وبالضرورة، عن وظيفته في الدول الغربية المتقدمة^(٨٨).

إن بنية الدول النامية وطابعها البارز، وهو التخلف، جعل للأحزاب السياسية وظائف معينة، ولكن هذه الوظائف تتعدى الناحية السياسية، فالأصل في الأحزاب السياسية في بلد نام أن تكون طليعة مثقفة وواعية لظروفها، الأحزاب ليست أجهزة صراع تهدف للوصول الى السلطة بالعنف، ولما كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تحكمها ظاهرة التخلف، فإن ذلك يستدعي قلب الواقع وتغييره^(٨٩).

فالأحزاب السياسية في العالم الثالث ليست أدوات (برلمانية) أو (انتخابية) بقدر ما هي أدوات تؤمن بالتغيير والتطوير، وبالتالي هي حريصة كل الحرص على المحافظة على الأوضاع السائدة، غير أن الأحزاب السياسية التي تؤمن بالتغيير هي أحزاب جماهير، لأن التغيير لن يكون إلا بالجماهيرية وفي صالح الجماهير^(٩٠). لذا يمكن القول إن وظائف الأحزاب السياسية في العالم الثالث تتعدى الحدود السياسية.

^(٨٨) د.حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٠، ص ٥٩.

^(٨٩) د.طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٨٩.

^(٩٠) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ٤١.